

مقدمة

إنه لمن دواعي سرورنا أن نقدم لكم التقرير الصناعي العربي 2008 الذي يستعرض مجمل المعطيات والمخرجات والمؤشرات الرئيسية للعام 2007، ثم يتناول التوجهات الفعلية للقطاع الصناعي العربي، ويحلل مسار تطوره خلال الفترة 2001 - 2007.

يتزامن نشر هذا التقرير مع ما تواجهه الدول العربية من تحديات، أهمها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي بسبب أشد اضطراب شهدته الأسواق المالية منذ الحرب العالمية الثانية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتزايد معدلات التضخم والتقلبات المستمرة في أسعار النفط العالمية وارتفاع معدلات البطالة، ثم الآثار الوخيمة لتغيرات المناخ والاحتباس الحراري على واقع ومستقبل الصناعة العربية والاقتصاد العربي عامة.

كما فرضت العولمة إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي توافقا مع الانتشار السريع لاقتصاد المعرفة والابتكار والإبداع والاستثمار في البحث والتطوير وفي مجالات التكنولوجيا الجديدة. مما يضاعف من حدة المنافسة ويعمق من الفجوة الرقمية بين الدول العربية والدول المتقدمة.

إننا لواقفون من أن التنمية الصناعية هي من الوسائل الرئيسة والفعالة لمواجهة هذه التحديات، بل وتحويلها إلى فرص تنمية تفتح آفاق الأمل والعمل للشباب العربي.

في إطار تنفيذ استراتيجيتها الجديدة تقوم المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالعديد من الفعاليات المحفزة للتنمية الصناعية لهذه الدول وتعزيز قدرتها التنافسية وإحداث مؤسسات صناعية تعتمد على التكنولوجيا والابتكار والإبداع وذلك من خلال دعم القطاع الخاص ليلعب دورا مهما في تحجيم البطالة والحد من الفقر.

يساهم هذا التقرير في تحقيق هدفنا الرامي إلى تقديم صورة متكاملة عن تطور الصناعة في الدول العربية والقيام بتحليل شامل للقطاع الصناعي وآخر تفصيلي على مستوى القطاع والدولة تحديدا حيث يعتمد هذا التقرير أساسا على البيانات والمعلومات المستقاة من المصادر الوطنية الرسمية حسب التصنيف الدولي (ISIC)، ولعدم توفر كل المعطيات، تم إجراء بعض التقديرات لبعض القطاعات وذلك في أضيق الحدود، وعليه، فإننا نأمل من الدول العربية التي لم ترد في هذا التقرير بسبب عدم حصولنا على البيانات الضرورية، أن تزود المنظمة بالمعلومات المطلوبة للعدد القادم.

كما يسعدنا أن نشير إلى أننا أضفنا ثلاث بلدان عربية في تقرير هذا العام إلى الفصل الخاص بالتحليل القطري، وهي: المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة فلسطين، وبهذا يصل عدد الدول إلى 15 مقابل 12 دولة في العدد السابق، ونود بهذه المناسبة أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الجهات المعنية في هذه الدول على تعاونهم المثمر معنا.

ومن جهة ثانية، ولأجل التحسين المستمر لمحتوى التقرير، أضفنا مؤشر صادرات الدول حسب السلع بهدف تحليل الهيكل التجاري للدول العربية ونتأججه على أداؤها الاقتصادي والصناعي.

كما قمنا في تقرير هذا العام بإضافة جزئية هامة ودالة تتعلق بأهم المزايا التي تتسم بها كل دولة عربية والمعوقات التي تواجه صناعاتها، كما قمنا باقتراح بعض التدابير لتحسين تنافسية صناعاتها.

استعراضا لفحوى هذا التقرير، فإننا نوجز ما يلي:

الفصل الأول:

يقدم صورة موجزة عن اقتصادات الدول العربية خلال عام 2007، ويبدأ باستعراض التطورات الرئيسة التي شهدتها الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى تحليل الأوضاع الاقتصادية العربية تبعا لمؤشراتها الاقتصادية الأساسية، وتتلخص نتائج الفصل الأول من التقرير فيما يلي:

سجلت الدول العربية أداءا اقتصاديا جيدا للعام الخامس على التوالي، وذلك رغم الظرفية العالمية التي اتسمت بالظواهر الهامة التالية:

- بداية اضطراب الأسواق المالية العالمية نتيجة أزمة الرهن العقاري الأمريكي.
- ارتفاع مستمر في أسعار المحروقات.
- ارتفاع هام في أسعار المواد الغذائية.



ويرجع أداء الدول العربية الجيد إلى ارتفاع عوائد النفط والمواد الأساسية وإلى الطرفية الدولية وارتفاع الطلب المحلي، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي أقدمت عليها الحكومات العربية.

فبالنسبة **للدول غير النفطية**، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية، نجحت هذه الدول في الحفاظ على وتيرة نمو جيدة. ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل أهمها، تحسن طلب الدول الأوروبية الذي دعم صادرات الدول غير النفطية، واستمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم التحويلات المالية للعاملين المقيمين في الخارج وارتفاع الطلب المحلي ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

أما بخصوص **الدول النفطية**، فبالرغم من انخفاض معدل نموها من 6.2% عام 2006 إلى 5.8% عام 2007، ظل النمو في معظم هذه الدول جيدا بفضل الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، الشيء الذي مكناها من مواصلة تمويل برامج واسعة في البنية التحتية والعقار والخدمات والصناعة والنقل والاتصالات كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى الزيادة في الاحتياطات الخارجية وفي تغذية الصناديق السيادية لدى هذه الدول.

وقد أصبح الاستثمار الإجمالي المحرك الأول للنمو في الدول العربية عام 2007 حيث ارتفعت حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2007 إلى حوالي 23.5% مقابل 21.6% عام 2006. ويعزى هذا الارتفاع إلى توسع البرامج الاستثمارية في الدول العربية، كما ساهم نمو الاستثمار في زيادة الطلب المحلي بشكل ملحوظ في هذه الدول.

وشهدت الدول العربية ارتفاعا في معدل التضخم عام 2007 حيث بلغ نسبة 7% مقابل 5% عام 2006. كما لوحظ أن دول الشرق الأوسط شهدت أعلى معدلات التضخم الذي أصبح من التحديات الكبيرة التي تواجه هذه الدول.

ويرجع ارتفاع التضخم في الدول العربية إلى تزايد كلفة الطاقة والمواد الغذائية وارتفاع الإنفاق العمومي ووفرة السيولة وتراجع قيمة الدولار.

الفصل الثاني:

يقدم تحليلا شاملا لتطورات القطاع الصناعي العربي حيث يعطي بداية فكرة عن توجهات القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي خلال عام 2007 ثم ينتقل إلى تقديم صورة عن الصناعة العربية التحويلية مقارنة مع بعض دول العالم، ليستعرض بعد ذلك أهم المعوقات التي يواجهها القطاع الصناعي العربي ويختتم هذا الفصل بوضع بعض التوصيات لتحسين تنافسية الصناعة العربية.

استمر تحسن أداء قطاع الصناعة في الدول العربية للعام الخامس على التوالي حيث بلغت قيمة الناتج الصناعي العربي حوالي 763 مليار دولار عام 2007 مقابل 640 مليار دولار عام 2006. وقد ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بنسبة 15% عام 2007 في حين ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة 14%. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وارتفاع الطلب العالمي على المواد الخام والمنتجات الصناعية نتيجة الطرفية العالمية المؤاتية.

وما ميز قطاع الصناعي العربي خلال السنوات الأخيرة هو أنه على الرغم من انتعاش النشاط التحويلي، تواصل انخفاض مساهمته في الناتج المحلي العربي حيث تراجع من 11.2% عام 2002 إلى 9.8% عام 2007 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى هيمنة القطاع الاستخراجي على الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت حصته من 27% عام 2001 إلى 41% عام 2007.

ومقارنة مع بعض دول العالم، نلاحظ أن القطاع التحويلي العربي لم يستفد كثيرا من الانتعاش الاقتصادي الذي شهده في السنوات الأخيرة. فبينما يمثل القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 34% في الصين و28% في أندونيسيا و25% في سنغافورة و23% في الأرجنتين، لم يتمكن القطاع التحويلي العربي من تجاوز نسبة 10% في الدول العربية كمجموعة إقليمية.

كما تميز القطاع الصناعي التحويلي في الدول العربية بضعف استعمال التكنولوجيا حيث لا تتجاوز نسبة صادرات المنتجات عالية الاستخدام التكنولوجي في إجمالي الصادرات الصناعية للدول العربية 5%، بينما بلغت هذه النسبة 58% في سنغافورة و40% في الصين و32% في كوريا الجنوبية عام 2006، وبين ضعف هذه النسبة مدى الصعوبات التي تواجهها عملية تحسين هيكل القطاع الصناعي التحويلي العربي والتي تمثلت في المعوقات التالية:

• نقص في الحصول على التمويل اللازم.

• استعمال محدود للمعلومات والتكنولوجيا.

• عدم ملائمة المنظومة التعليمية والتكوين مع حاجيات سوق العمل.

• تباطؤ تحسين بيئة الأعمال العربية (الروتين والبيروقراطية والتشريعات الاستثمارية...).

وفي ضوء ما سبق، وبهدف تنمية أداء القطاع الصناعي العربي بشقيه الاستخراجي والتحويلي وتعزيز مكانة القطاع الخاص وترقية دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب الأمر مجموعة من التدابير والسياسات الضرورية وقد ذكرت في الفصل الثاني.

الفصل الثالث:

خصص لتحليل الأوضاع حسب كل دولة، حيث يقدم عرضاً حول تطور الصناعة خلال عام 2007 مع التركيز بوجه خاص على الصناعات التحويلية وتطور أهم قطاعاتها خلال الأعوام الأخيرة، ثم يقدم تحليلاً حول تطور الصادرات حسب السلع ليختتم بعرض مزايا ومعوقات الصناعة في كل دولة مع اقتراح بعض التدابير لتحسين تنافسيتها. وفي سياق تحليل الأنشطة الصناعية للدول العربية تم تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف التي يواجهها القطاع التحويلي العربي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

الدول النفطية

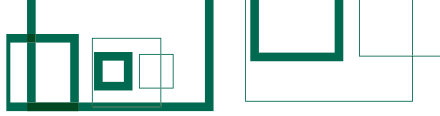
ترتكز الصناعات التحويلية في الدول النفطية على الصناعات الثقيلة مثل صناعة البتروكيماويات التي تمثل حوالي 60% من الناتج الصناعي التحويلي في السعودية والإمارات وقطر و71% في الكويت. فيفضل كلفة الطاقة المنخفضة نسبياً نتيجة توفر موارد النفط والغاز، ويد عاملة أجنبية رخيصة نسبياً، ومشاريع استثمارية واسعة أطلقت خلال الأعوام الأخيرة، أصبحت بعض الدول مثل السعودية والإمارات وقطر من أكبر المنتجين للبتروكيماويات في العالم مما سيعزز من وزن هذه الدول في الأسواق العالمية. وتشكل صناعة مواد البناء أهم الصناعات الثقيلة الأخرى في الدول النفطية والتي منها صناعة الإسمنت التي تمثل ثاني أكبر صناعة تحويلية في السعودية ومن بين أهم الصناعات في الجزائر، تليها صناعة الصلب التي تشكل ثاني أكبر قطاع تحويلي في قطر (16% من الناتج الصناعي التحويلي) وصناعة الألمنيوم كثاني قطاع تحويلي في الإمارات بينما هو الأول في البحرين حيث يمثل 39% من الناتج التحويلي و50% من إجمالي الصادرات البحرينية. وتستفيد هذه الصناعات من كلفة الطاقة المنخفضة نسبياً ومن الطفرة التي يشهدها قطاع البناء في الدول العربية قاطبة.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن الصناعة في الدول النفطية تواجه العديد من التحديات، أهمها:

1. لا تزال الصناعات تعتمد أساساً على الموارد النفطية مما يعرضها لمخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية.
 2. تبقى الصادرات ضعيفة التنوع وتعتمد بقوة على المحروقات حيث تمثل الصادرات النفطية نسبة 76% من إجمالي الصادرات في عمان و88% في السعودية، و95% في الكويت و99% في الجزائر. كما تمثل منتجات الغاز السائل ومشتقاته 89% من إجمالي الصادرات في قطر.
 3. تتعرض الصناعات المرتبطة بالنفط إلى تنافسية متزايدة ما بين دول الخليج حيث تنتج وتصدر هذه الدول منتجات هيدروكربونية متماثلة.
 4. تتسم الصناعات المرتبطة بالنفط بقدرة محدودة على خلق فرص عمل حيث توفر هذه الصناعات فرص عمل لحوالي 1% فقط من القوة العاملة في منطقة الخليج.
- كما أن غالبية اليد العاملة في القطاع الصناعي في دول الخليج ذات جنسية أجنبية حيث تمثل 75% من إجمالي العمالة الصناعية في السعودية و83% في قطر و90% في الكويت و99% في الإمارات مما يضاعف من تحدي بطالة المواطنين في هذه الدول.

وبناء على ما تقدم، لابد من اتخاذ الإجراءات التالية:

1. مواصلة الدول العربية استراتيجية تنوع اقتصاداتها وصناعاتها والتخصص أكثر في صناعات ذات قيمة مضافة عالية وحسب المزايا النسبية والتي تمكنها أيضاً من إحداث المزيد من مناصب العمل.
2. تأهيل اليد العاملة لمواكبة التطورات التي تشهدها الدول النفطية ومصاحبة استراتيجية تنوع اقتصاداتها وذلك بإصلاح منظومات التربية والتعليم وتكوين اليد العاملة بهدف الاستجابة لحاجيات سوق العمل.
3. مواصلة سياسة تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي من خلال تحسين بيئة الأعمال وتسريع الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية.
4. استفادة الدول العربية من العوائد النفطية قصد اعتماد استراتيجية تنوع صناعي قائم على المعرفة والتكنولوجيا المتطورة والتركيز في هذا المجال على الأساليب الحديثة في مجال الإنتاج، مثل العناقد الصناعية والمراكز الفنية والحاضنات التكنولوجية لتوسيع وتطوير قاعدة الصناعات التحويلية التي تشكل المحرك الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة.



الدول غير النفطية

تتجه معظم الصناعات التحويلية في الدول غير النفطية مثل مصر والأردن وتونس والمغرب إلى صناعات متنوعة نسبيا ومتجهة نحو التصدير. وتمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من القاعدة الصناعية، وتتركز أساسا في الصناعات ذات التكنولوجيا البسيطة أو المتوسطة التعقيد كالصناعات الغذائية التي تساهم بنسبة 20% من الناتج الصناعي التحويلي في مصر و23% في الأردن وتونس و22% في سوريا و30% في المغرب و50% في اليمن و63% في السودان، تليها صناعات النسيج التي تمثل حوالي 20% من إجمالي الصادرات في سوريا و24% في المغرب و26% في الأردن و30% في تونس.

أما الصناعات التحويلية الأخرى، فتتكون من صناعة الكيماويات وصناعة الإسمت وصناعات تركيب الآلات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية. لقد استطاعت بعض البلدان رفع القيمة المضافة لصناعاتها التحويلية من خلال صنع منتجات أكثر تطورا وتقدما، وخصوصا في قطاعات الميكانيك والكهرباء والإلكترونيات التي تشهد تطورا سريعا في بلدان مثل تونس ومصر والمغرب. على سبيل المثال، تمثل صادرات صناعة تركيب المكونات الكهربائية والإلكترونية 24% من إجمالي الصادرات في المغرب و27% في تونس، كما يمثل قطاع تركيب السيارات ثلث الناتج الصناعي التحويلي في مصر.

وعلى الرغم من ذلك، تواجه صناعات الدول غير النفطية تحديات يجب مواجهتها لتعزيز تنافسياتها، منها ما يلي:

1. يمثل الحصول على التمويل وارتفاع تكلفته أهم المعوقات التي تواجهها الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
2. تعاني غالبية الصناعات من ضعف الاستثمار وقلة تأهيل اليد العاملة ومن نقص في استعمال التكنولوجيا والطرق الحديثة لتحسين جودة المنتجات وتسويقها.
3. يشكل ضعف دينامية القطاع الخاص أحد المعوقات التي تعاني منها الدول العربية وذلك بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي أنجزت والتحسن في بيئة الأعمال.

وبناء على ما تقدم، لا بد من اتخاذ الإجراءات التالية:

1. تحسين الهيكل الإنتاجي من خلال استراتيجية التخصص أكثر في صناعات ذات ميزة نسبية لدى هذه الدول.
 2. تنمية الصناعات الواعدة مثل المكونات الإلكترونية خاصة في مجال الطيران والصناعات المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة والابتكار لضمان التنمية المستدامة.
 3. وضع سياسات موازية لاحتياجات واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العنصر الأساسي لخلق فرص عمل وضمان مستقبل المنطقة العربية.
 4. تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال لدعم القطاع الخاص واستقطاب المستثمرين الأجانب.
 5. إصلاح النظام المصرفي قصد تيسير تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وضع آليات ضمان خاصة وتكثيف الشراكات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ودعم تكثيف صناديق التمويل المباشر.
 6. تنويع أسواق صادرات الدول العربية بهدف التخفيف من الارتباط بالأسواق التقليدية وتفعيل السوق العربية الحرة المشتركة عبر استحداث آلية عربية موحدة لدعم الصادرات العربية البينية.
 7. إصلاح المنظومة التعليمية لتتلائم مع متطلبات وحاجيات سوق العمالة العربية وتوفير الشروط اللازمة للحد من هجرة العقول العربية نحو الخارج. نتمنى على المولى عز وجل، أن يكون هذا التقرير، الذي تضمن مجموعة من البيانات والإحصائيات الموثقة والتحليل الموضوعية بالإضافة إلى بعض الاستنتاجات، بمثابة قيمة مضافة للقطاع الصناعي العربي وأن يشكل مساهمة علمية فاعلة من المنظمة، والتي قد يحتاجها الباحثون والمستثمرون وأصحاب القرار في توضيح الرؤية حول القطاع الصناعي العربي وسبل تطويره.
- ويظل هدفنا النهائي من هذا التقرير هو مساهمة المنظمة في تحقيق التنمية الصناعية للدول العربية التي تشكل الركيزة الأساسية للوصول إلى الأهداف التنموية الشاملة لجميع الدول الأعضاء ورفع من مستوى معيشة ورفاهية الشعوب العربية جمعا.

محمد بن يوسف

المدير العام